جامعة الزقازيق

معهد الدراسات والبحوث الأسيوية

قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية

بحث بعنوان

السياسة الأمريكية تجاه السلاح النووي لكوريا الشمالية بعد أحداث ١١ من سبتمبر

مقدم من الباحث

علي عمر علي الورفلي

٢٠١٨م

مقدمة :

أخذت السياسة الأمريكية منذ فترة غير قصيرة على عاتقها ومن منطلقاتها السياسية أن تحرم أي دولة جديدة تدخل النادي النووي وكان هذا المنطلق ينبع من إحساس أن دخول دول جديدة في النادي النووي سوف يربك مفهوم توازن القوى الدولي التي تحرص الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقيه وتجعله مستمراً من أجل أن تحقق هذه السياسة تفوقاً أمريكياً مستمراً، فدخول دولة جديدة يعني تحول دولة صغيرة وذات وزن محدود إلى دولة ذات ثقل سياسي أكبر وهذا يعقد المسألة السياسية والإستراتيجية لمتخذ القرار في البيت الأبيض .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي استخدمت السلاح النووي فعلياً في الحرب العالمية الثانية ضد اليابان، إلا أنها من أكثر الدول التي تُولي اهتماماً بقضية انتشار الأسلحة النووية، حيث أصبحت هذه القضية أكبر تحدٍ للأمن القومي الأمريكي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد زاد هذا الاهتمام بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لتزايد الخوف من أحداث مماثلة ولكن تلك المرة بأسلحة نووية تسفر عن خسائر تفوق ما تحملته الولايات المتحدة يوم الحادي عشر من سبتمبر .

إن النفاق والتناقض السياسي الأمريكي حول مسألة محاربة القوة النووية التي تدفع إلى امتلاك كل من إسرائيل والهند السلاح النووي وحرمان كل من كوريا الشمالية وإيران والدول العربية هدفها استخدام هذه السياسة من أجل مصالح وأغراض سياسية وإستراتيجية وليست منطلقة من مبادئ ومنطلقات أخلاقية .

المحور الأول

نشأة وتطور البرنامج النووي في كوريا الشمالية

على الرغم من الأزمات المعقدة التي واجهت كوريا الشمالية بعد نهاية الحرب الكورية على صعد ومستويات مختلفة فقد تمسك القادة الشماليين ببناء وتطوير برنامجاً نووي بدا لاحقا انه لا يقتصر على الأغراض السلمية وإنما يتطلع إلى بناء قدرة نووية لأغراض عسكرية يعتمد عليها في تحقيق امن بلادهم أمام التحديات الإقليمية والدولية .

أولا: جذور البرنامج النووي في كوريا الشمالية

كانت الخطوة الفعلية في البرنامج النووي لكوريا الشمالية إبان معارك الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) والتي أكدت الضرورة العملية للبدء مباشرة في إنشاء البرنامج النووي.

وكانت الخطوة الفعلية الأولى في البرنامج النووي لكوريا الشمالية إبان معارك الحرب الكورية، تأسيس معهد الأبحاث النووية في أبريل ١٩٥٥، وذلك اعتمادا على الخبرات السوفيتية في المجال النووي، ثم وقعت في العام الذي يليه اتفاقا مع الاتحاد السوفيتي للتعاون في مجال البحث العلمي في الطاقة النووية، توجه على أثره مائتين عالما من كوريا الشمالية إلى معهد دوبان للأبحاث النووية الموجود بالقرب من موسكو بغرض التدريب، وقد تعززت جهود التعاون النووي بين موسكو وبيونج يانج مجددا في عام ١٩٥٩ حينما افلح الطرفان في توقيع الاتفاق الثاني في مجال الأبحاث السلمية للطاقة النووية، وشهد عام ١٩٦٥ تأسيس مجمع

الأبحاث للطاقة النووية في يونجبيون (Yongbyon) بمساعدة الاتحاد السوفيتي واحتوى هذا المجمع على مفاعل من طراز (IRT-2M) سوفيتي المنشأ [١] .

وفي عام ١٩٧٤ طورا العلماء الكوريون مفاعل الأبحاث السوفيتي الموجود بالمجمع لمستوى المفاعلات السوفيتيه ذات الأغراض المتعددة ويضمنها الغرض العسكري، ورفعت قدرات المفاعل إلى ٨ ميجا وات، وتمكنوا من تخصيب اليورانيوم بنسبة ٨٠%، كما بدء العمل في إنشاء مفاعل آخر بطاقة ٥ ميجا وات [٢].

وفي ١٨ سبتمبر من العام نفسه انضمت كوريا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبحلول يوليو ١٩٧٧ أبرمت معها اتفاق يسمح للوكالة بالقيام بأعمال التفتيش على مفاعل الأبحاث الذي بني عام ١٩٧٤ بمساعدة سوفيتية [٣].

وفي عام ١٩٨٥ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وللمرة الأولى بان لديها معلومات استخباراتية تثبت بان كوريا الشمالية تمتلك مفاعل نووي سري يقع على بعد ٩٠ كم شمال العاصمة، وبسبب هذه المزاعم ونتيجة للضغوط الدولية وقبول الاتحاد السوفيتي بتزويد كوريا بأربعة مفاعلات نووية تعمل بالماء الخفيف وافقت بيونغ يانغ على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١٢ ديسمبر من العام نفسه، إلا أنها رفضت التطبيق الفوري للاتفاق الخاص بنظام الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لمعاهدة عدم الانتشار [٤].

وفي ٣٠ يناير ١٩٩٢ وقعت كوريا الشمالية اتفاق الأمان النووي والذي سمح بالتفتيش الدولي على جميع المنشات النووية لكوريا الشمالية، وذلك عقب إعلان أمريكي – كوري جنوبي بإرجاء تدريبات روح الفريق التي تجري سنويا بين الدولتين ليبدأ التفتيش على بعض المنشات النووية من العام نفسه [٥].

وفي ٤ مايو ١٩٩٢ قدمت كوريا تقريرا للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن المواد النووية الخاضعة للضمانات وقدمت معلومات تصميمية عن مرافقها النووية وفي الشهر نفسه بدأت الوكالة بممارسة أعمالها من اجل التحقق من صحة واكتمال المعلومات التي قدمتها كوريا .

وكشف تحاليل المعلومات والعينات التي أخذت خلال ست عمليات تفتيش مخصصة أجرتها الوكالة في المدة مابين مايو ١٩٩٢ وفبراير ١٩٩٣ عن وجود بعض التضارب بين إعلانات كوريا والنتائج التي توصلت إليها الوكالة، وأدت القياسات والتحاليل التي أجرتها الوكالة إلى استنتاج بان ناتج البلوتونيوم المفصول والنفايات التي عرضتها كوريا للتحقق منها لم تكن ناشئة عن نفس المواد النووية المشعة أو من نفس نشاط إعادة المعالجة كما أعلنت عن ذلك كوريا، وعليه لم تتمكن الوكالة من تأكيد صحة واكتمال التقرير الأولى الذي قدمته كوريا بشان المواد النووية الخاضعة للضمانات، وطالب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير من العام نفسه كوريا الشمالية معاينة موقعين والاطلاع على مزيد من المعلومات حيث إن للوكالة أسباب موضوعية تجعلها تعتقد إن ثمة نفايات نووية خاضعة للضمانات فيهما، وفي الوقت الذي

---

[١]- أحمد سيد عبد الرحيم عفيفي، الصراع النووي وتوازن القوى في آسيا،، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الآسيوية، جامعة الزقازيق، بدون تاريخ، ص ١٣٢ .

[٢]- مؤيد الحسيني العابد، مفاعلات كوريا الشمالية وتجاربها النووية، الحوار المتمدن- العدد٢٣٩٢-٢٠٠٨/٩/٢ .
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=14861

[٣]- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤتمر العام، تطبيق ضمانات في جمهورية كوريا الشمالية الديمقراطية، الوثيقة، (٥٦) (GOV/2012/36-GC)، ٣٠ أغسطس ٢٠١٢ .

[٤]- احمد سيد عبد الرحيم عفيفي، الصراع النووي وتوازن القوى في آسيا، مرجع سابق، ص ١٣٤ .

[٥]- زينب عبد العظيم، أثر الخصائص القومية على السياسة الخارجية الكورية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩٤ .

أبدى فيه المسئولون الكوريون عن استعدادهم لمناقشة أوجه الخلل والقصور للمعلومات الواردة في تقريرهم الأولى إلا أنهم رفضوا السماح للوكالة بالقيام بأعمال التفتيش والمعاينة للمواقع الإضافية. وجدد مجلس محافظين الوكالة في قراره المتخذ في ٢٥ فبراير من العام نفسه طلب الوكالة بالمعاينة للمواقع والاطلاع على المعلومات على وجه الاستعجال من اجل ضمان التحقق من الامتثال للاتفاقات المبرمة بين الجانبين، كما دعا المجلس كوريا الشمالية لإبداء التعاون الكامل مع الوكالة كي تتمكن من النهوض بمسؤولياتها بشكل تام بموجب اتفاق الضمانات، كما حث مدير عام الوكالة الزعماء الكوريين على قبول بعثة تفتيشية لمواقع النفايات [٦].

وبرر المسئولون الكوريون إصرارهم على رفض التفتيش بأن المواقع المراد تفتيشها ليست بالمنشات النووية أو العسكرية ومن ثم ليس للوكالة الحق بإجراء المعاينة، وفي خطوة غير مسبوقة في تاريخ حظر الانتشار النووي قررت كوريا الانسحاب من المعاهدة وأبلغت رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٢ مارس ١٩٩٣ بهذا القرار.

وبعد ذلك مباشرة اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار ٨٢٥ في ١١ مايو ١٩٩٣، والذي طالب فيه جمهورية كوريا الشمالية بإعادة النظر في قرار الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحظر الانتشار والامتثال لاتفاقها مع الوكالة بشان الضمانات، كما طلب القرار من الدول الأعضاء تشجيع القادة الكوريين على الاستجابة لمضامينه والمساهمة في إيجاد حل للأزمة [٧] .

وقبل يوم واحد من اكتمال مهلة التسعون يوما اللازمة لبدء سريان الانسحاب، نجحت الولايات المتحدة في أقناع كوريا الشمالية بالعدول عن قرار الانسحاب وأعلن هذا الموقف رسميا في ١١ يوليو ١٩٩٣ بالبيان المشترك الذي صدر من كوريا والولايات المتحدة، والذي أشار إلى أن كوريا ومن جانب واحد قررت " تعليق نفاذ انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"، كما أشار البيان إلى أن الجانبين اتفقا على " التطبيق النزيه للضمانات الشاملة" [٨].

وفي ١٠ يونيو ١٩٩٤ اعتمد مجلس محافظين الوكالة قراراً جديداً بشان البرنامج النووي الكوري الشمالي استنكر فيه إخفاق كوريا في تنفيذ عناصر أساسية من قرار مجلس الأمن ٨٢٥ والمؤتمر العام للوكالة وخلص إلى أن كوريا تواصل التمادي في عدم الامتثال لاتفاقات الضمانات الخاص بها، وتقرر توقيف المساعدات غير الطبية التي تقدمها الوكالة لكوريا، وفي مقابل ذلك قررت كوريا الشمالية الانسحاب من الوكالة اعتبارا من ١٣ يونيو من العام نفسه احتجاجا على العقوبات المفروضة عليها من قبل الوكالة، وفي إطار سياسة الوكالة بالتمسك باتفاقات الضمانات فقد أعرب المدير العام في سبتمبر ١٩٩٤ بان انسحاب كوريا من عضوية الوكالة لا يخل بصلاحية اتفاق الضمانات الذي يظل نافذا، ولم يجد هذا التفسير قبولا من قادة بيونج يونج [٩] .

---

[٦]- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجلس المحافظين، تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الوثيقة (GOV/2011/53=GC(55)/24)، ٢ سبتمبر ٢٠١١، ص ٢ .

[٧]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار ٨٢٥، الوثيقة رقم (١٩٩٣) ٨٢٥ / S/RES)، ١١ مايو ١٩٩٣ .

[٨]- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجلس المحافظين، تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الوثيقة (GOV/2011/53-GC(55)/24)، مرجع سابق، ص٣ .

[٩]- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجلس المحافظين، تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الوثيقة (GOV/2011/53-GC(55)/24)، مرجع سابق، ص ٤ .

ثانيا: توقيع الاتفاق الإطاري بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية

وحلاً للازمة التي تصاعدت إلى مستويات خطيرة قاد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر محادثات ايجابية مع الرئيس كيم ايل سونغ نجحت في نزع فتيل الأزمة وإعادة الجولة الثالثة من المفاوضات الثنائية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة في يوليو ١٩٩٤ والتي انتهت بتوقيع ما عرف باسم "الاتفاق الإطاري" أو "اتفاق جنيف النووي" في ٢١ أكتوبر ١٩٩٤، ويمكن تلخيص أهم الأفكار الواردة فيه بما يأتي :

١- تقديم مفاعلات تعمل بالماء الخفيف: ستقدم الولايات المتحدة لكوريا الشمالية مصنع لتوليد الطاقة بمفاعل يعمل بالماء الخفيف بسعة ألفين ميجا وات، مع تقديم خمسمائة ألف طن من النفط الخام سنويا لتوليد الطاقة والحرارة حتى يكتمل بناء المفاعل، وفي المقابل يتعين على الشمال التوقف عن تشغيل مفاعل الكربون والمنشآت التابعة له (المنشآت النووية في يونجبيون)، وتعطيلها مع اكتمال المفاعل الذي يعمل بالماء الخفيف .
٢- تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة: خلال ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاقية، يتعين على الطرفين تسهيل الأنشطة التجارية والاستثمارية، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالاتصالات وتحويل الأموال، بالإضافة لذلك على كلا الطرفين فتح مكتب اتصالات في عاصمة الطرف الآخر وإعادة تأسيس مكتبي التبادل كسفارات اعتمادا على تحقيق تقدم فيما يتعلق بالاتفاقية .
٣- نزع الأسلحة النووية والسلام في شبه الجزيرة الكورية : يجب ألا تستخدم الولايات المتحدة التهديد بالقوة ضد كوريا الشمالية، كما على كوريا الشمالية وضع إجراءات لتحقيق نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية تماشيا مع البيان المشترك بين الشمال والجنوب الذي صدر في فبراير ١٩٩٢ .
٤- التعاون من أجل تعزيز نظام الحد من الأسلحة النووية: يتعين على كوريا الشمالية أن تكون عضوا في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وعليها قبول التفتيش النووي من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية فور التوقيع على اتفاق تقديم المفاعل الذي يعمل بالماء الخفيف .

إن هذا الاتفاق كان بمثابة خارطة الطريق للتسوية الشاملة لما عرف بالأزمة الأولى للملف النووي لكوريا الشمالية، أبقى كوريا الشمالية في إطار معاهدة عدم الانتشار وأقنعها بالعدول عن الانسحاب وفي الوقت نفسه قرر إعادة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية باتفاق الضمانات مع بيونج يونج، كما مكن الولايات المتحدة الأمريكية مع ألزام كوريا الشمالية بضرورة الحفاظ على الإطار السلمي لبرنامجها النووي .

وتماشيا مع بنود الاتفاق الإطاري، تم تأسيس منظمة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية في ١٠ مارس ١٩٩٥، بهدف إنشاء مفاعلين يعملان بالماء الخفيف تقدمهما الولايات المتحدة لكوريا الشمالية مقابل قيام الثانية بإيقاف مفاعليها اللذان يعملان على تعديل الكربون كما تهدف المنظمة إلى تقديم مصادر بديلة (نفط خام)، ومعالجة قضبان الوقود النووي، وتفكيك المنشآت النووية الكورية الشمالية القادمة، وتقرر البدء بعملية التفكيك فور حصول بيونج يونج على المفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف[١٠] .

[١٠]- يقع المقر الرئيسي لمنظمة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية في نيويورك، وتضم في عضويتها كل من كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة، اليابان، بريطانيا، استراليا، كندا، بروني، الكويت، المملكة العربية السعودية، بلغاريا، الفلبين، تايلاند، ايطاليا، ماليزيا، سنغافورة، نيوزيلندة، ألمانيا، وتتكون من مجلس إدارة ومجلس تنفيذي، كما تضم السكرتارية، وتشارك مؤسسات أمريكية أيضا لتقديم المشاورات الفنية والقانونية فيما يتعلق بالمفاعل الذي يعمل بالماء الخفيف . أنظر : مقدمة عن الأزمة النووية الكورية الشمالية، http://world.kbs.co.kr/arabic/nkorea_nuclear/faq_01.htm

لقد شهد البرنامج النووي الكوري الشمالي تباطؤاً كبيراً في ظل إدارة الرئيس بيل كلينتون، حيث التزمت كوريا الشمالية باتفاق جنيف الإطاري، واستطاع مفتشو الوكالة الرقابة على المنشآت النووية المتفق عليها في الاتفاق الإطاري، ووصلت العلاقات الكورية الشمالية الأمريكية إلى أفضل مستوياتها عام ٢٠٠٠ مع زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى بيونج يانج ولقائها بالزعيم الكوري كيم يونج إيل .

لقد استطاعت إدارة الرئيس كلينتون منذ وصولها للبيت الأبيض أن تضع إستراتيجية لاحتواء كوريا الشمالية تقوم على أساس الحوار الدبلوماسي الهادئ من أجل التوصل إلى تسويات للقضايا الخلافية، وعلى رأسها قضية البرنامج النووي[١١] .

إلا أن وصول الرئيس جورج بوش الابن إلى السلطة عام ٢٠٠١، ثم وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي دفعت الولايات المتحدة إلى تغيير إستراتيجيتها العالمية لتعتمد على الضربات الاستباقية لحماية أمنها القومي، ثم تضمين كوريا الشمالية في دول محور الشر، مما جعل العلاقات بين واشنطن وبيونج يانج تتوتر من جديد، فلم تسمح السلطات الكورية الشمالية بإخضاع مفاعلي يونجبيون السريين لأي شكل من أشكال الرقابة، وفي شهر ديسمبر ٢٠٠٢ طرد الكوريون الشماليون مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأزالوا أختام الوكالة وكاميراتها، وانسحبت كوريا الشمالية من معاهدة حظر الانتشار النووي في ١٠ يناير ٢٠٠٣، الأمر الذي أتاح مجال الحركة الكافي لتطوير كوريا الشمالية لبرنامجها النووي ووصولاً لامتلاك القنبلة الذرية[١٢] .

المحور الثاني

سياسة الولايات المتحدة اتجاه السلاح النووي لكوريا الشمالية بعد أحداث ١١ من سبتمبر

لقد كان هناك تأثير واضح لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على سياسة الولايات المتحدة الخارجية حيث أصبح أمن الولايات المتحدة الأمريكية لا يبدأ من الحدود ولكن فيما وراء الحدود، بجانب أتباع مبدأ الضربات الاجهاضية، وتحقيق الأهداف السياسية بالقوة المسلحة، وهنا تظهر حالة العراق وأفغانستان ودول أخرى، فمنذ وقوع تلك الأحداث، وقد ضم الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش في خطاب "حالة الاتحاد" كوريا الشمالية ضمن دول محور الشر، استمرت الأخيرة في تخصيب اليورانيوم مما أدى إلى زيادة اهتمام الولايات المتحدة بالقدرات النووية لكورية الشمالية خاصة في ظل عدم توافر معلومات حقيقية عن قدرات كوريا الشمالية النووية، وكان رد فعل الولايات المتحدة تجاه تصريحات كوريا الشمالية باستمرار تخصيب اليورانيوم بإيقاف إمدادات النفط التي تم الاتفاق عليها في اتفاق الإطار الموقع في أكتوبر ١٩٩٤ إلى كوريا الشمالية وذلك بالتعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية [١٣] .

إلا أن كوريا الشمالية أعلنت في ديسمبر ٢٠٠٢ استئناف العمل في مفاعلات "يونجيبون" النووية المجمدة منذ اتفاق الإطاري ١٩٩٤ وتم إزالة كاميرات المراقبة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي العاشر من يناير عام ٢٠٠٥ أعلنت كوريا الشمالية انسحابها مجددا من اتفاقية حظر الانتشار النووي .

---

[١١] - Henry Kissinger, Does America Need a Foreign Policy, New York: Touchstone,2002,p.p 162

[١٢] - Glen Segell, Axis of Evil & Rogue states, New York: Glen Segell Publishers,2005,PP109-119.

[١٣] - مى عبد الرحمان محمد غيث، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدرات النووية لكوريا الشمالية (١٩٩١-٢٠٠٧)**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص ١٠٦ .

أولا : الإدارة الأمريكية للأزمة النووية الكورية الشمالية

على الرغم من أن كوريا الشمالية دولة فقيرة وتعد صغيرة نسبيا، فإنها تمتلك رابع أكبر جيش في العالم، يقدر تعداده بمليون جندي على الحدود مع كوريا الجنوبية الحليف المهم للولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى أن كوريا الشمالية تمتلك برامج قاذفات باليستيه ولديها القدرة على ضرب حليف أخر مهم للولايات المتحدة وهو اليابان، ويضاف إلى ما سبق المأزق الحقيقي التي تعاني منه الولايات المتحدة في العراق والذي يضع أمامها قيودا إذ فكرت في تكراره مع دولة لا تقارن قوتها العسكرية التقليدية بالقوة العسكرية للعراق قبل احتلالها بالإضافة لامتلاكها السلاح النووي، لذلك احتفظت الولايات المتحدة طوال إدارتها للأزمة بالخيار السلم كوسيلة أساسية للتعامل مع كوريا الشمالية على الرغم أنها مصنفة لديها كإحدى دول محور الشر. وكانت تواجه التصعيد الحقيقي في مواقف كوريا الشمالية باللجوء إلى وسائل عقابية سياسية واقتصادية وليس الخيار العسكري، وحتى التصريحات المتشددة لبعض المسئولين الأمريكيين لم يرافقها أي تحركات عسكرية أو حشد عسكري[١٤] .

ونتيجة إدراك صانعي السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه القدرات النووية لكوريا الشمالية سواء في ظل إدارة الرئيس بيل كلينتون أو إدارة الرئيس جورج بوش لخطورة الموقف في منطقة شمال شرق آسيا وخاصة شبه الجزيرة الكورية، وأن اتخاذ أي قرار غير رشيد قد يؤدي إلى حرب كوريه ثانية قد تستخدم فيها كوريا الشمالية أسلحة الدمار الشامل وستصل فيها خسائر الأرواح إلى الملايين، ولذلك نجد الإدارتان الأمريكيتان كانتا حريصتان أشد الحرص على عدم الخطأ في التعامل مع الأزمة النووية لكوريا الشمالية لتجنب وقوع أي حرب في هذه المنطقة والتي ستؤثر بدورها على المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة بل والأمن القومي الأمريكي، وهذا مما زاد حرص إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش في التعامل معها. وبالتالي فإن نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لم تتغير من إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش حيث اعتبارهما كوريا الشمالية تمثل مصدر تهديد للولايات المتحدة ولكن كان تركيز إدارة بيل كلينتون منصب على القدرات النووية لكوريا الشمالية في حين اهتم جورج بوش بالإضافة إلى القدرات النووية، بالقوات العسكرية التقليدية أيضا حيث اعتبرها تمثل تهديد للولايات المتحدة الأمريكية والأمن القومي الأمريكي والمصالح الإستراتيجية في المنطقة [١٥] .

لقد مارست الولايات المتحدة سياسة " الاحتواء الدبلوماسي " و سياسة " العصا و الضغط " في أن واحد، حيث مارست سياسة الحصار والضغط من خلال وزارة الدفاع الأمريكي و تيار المتشددين داخل الإدارة الأمريكية، أما سياسة " الاحتواء الدبلوماسي " فقد تمت ممارستها من خلال وزارة الخارجية الأمريكية فقد حاولت تهدئة الموقف و احتواء الأزمة و لذلك تم أتباع سياسة الحوار و لكن بمشاركة أطراف إقليمين و ذلك لان الرئيس الأمريكي " جورج بوش" رفض الحوار الثنائي المباشر مع كوريا الشمالية مما أدى لتطوير صيغة جديدة لإدارة أزمة البرنامج النووي الكوري عرفت بالمحادثات السداسية، التي شملت بالإضافة إلى كوريا الشمالية والولايات المتحدة كلا من روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية باعتبارها الأطراف الإقليمية الرئيسية المعنية بإدارة وسياق تطور هذه الأزمة. ورغم تعدد جولات الحوار في إطار تلك المحادثات، إلا أنها لم تستطع التوصل إلى أي تسوية مقبولة. هكذا شهدت الفجوة بين

---

[١٤]- أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية ٢٠٠١-٢٠٠٩، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٤، ص ١٥٣.

[١٥]- مى عبد الرحمان محمد غيث، مرجع سابق، ص ٩٥.

مواقف الأطراف الست اتساعا متزايدا، كما تكرست حالة من الاستقطاب بين هذه الأطراف بشأن القضايا الرئيسية موضوع الخلاف[١٦] .

ثانيا: المحادثات السداسية

*** الجولة الأولي من المحادثات السداسية :**

في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٣ عقدت الجلسة الأولى من المحادثات السداسية في العاصمة الصينية بكين بهدف الوصول إلى حل سلمي للمسائل الأمنية في منطقة شبه الجزيرة الكورية، وقد شددت الولايات المتحدة في هذه الجولة من المحادثات على ضرورة تخلي كوريا الشمالية عن برنامجها النووي وأعربت عن رفضها تقديم حوافز اقتصادية وسياسية ما لم تنتهي كوريا الشمالية من نزع برامجها النووية بصورة نهائية ولا رجعة منها وبطريقة يمكن التأكد منها، وزعمت كوريا الشمالية من جهتها بان السياسة العدائية الأمريكية تجاهها هي التي أجبرتها على السعي لامتلاك القدرات النووية للدفاع عن نفسها، وطالبت بتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والتوصل لاتفاقية عدم اعتداء بين الجانبين فضلا عن رفع العقوبات الاقتصادية عنها، واقترحت كوريا الشمالية خطة من أربع مراحل متتالية، تلتزم بمبدأ تزامن وتبادل التنازلات بين كوريا الشمالية من جانب، والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر. تقوم الخطة على المراحل الأربع التالية على الترتيب :-

١- عودة الإمدادات الغذائية والطاقة إلى كوريا الشمالية، وذلك مقابل إعلان كوريا موافقتها المبدئية على تجميد برنامجها النووي .
٢- إعلان الولايات المتحدة الأمريكية موافقتها على توقيع معاهدة عدم اعتداء على كوريا الشمالية وتعويضها عن خسائرها من الطاقة الكهربائية في حالة إنهاء برنامجها النووي، وذلك مقابل موافقة كوريا الشمالية على بدء إجراءات تجميد برنامجها النووي واستئناف عمل مفتشي الوكالة للطاقة الذرية عملهم داخل المنشآت النووية الكورية .
٣- تطبيع العلاقات الأمريكية – الكورية، والعلاقات اليابانية – الكورية، وذلك مقابل اتفاق بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، تتعهد الأخيرة بموجبه وقف برنامجها الصاروخي وصادراتها الخارجية من الصواريخ .
٤- تفكيك البرنامج النووي والمنشآت النووية مع اكتمال عملية بناء مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف من الطاقة الكهربائية. أما الولايات المتحدة فقد أكدت أثناء المحادثات بأنها لا تنوي قط مهاجمة كوريا الشمالية ولا تطالب بتغير نظامها، كما أكدت حل الأزمة الكورية سلميا[١٧] .

على الرغم من انتهاء الجولة بعدم صدور بيان مشترك فإن الأطراف اتفقت على ست نقاط رئيسية تتمثل في الآتي :-

١- الاتفاق على حل القضية النووية الكورية بالسبل السلمية
٢- الاتفاق على جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية .

---

[١٦] - Arlen Specter and Chris Bradish, Dialogue With Adversaries, The Washington Quarterly (Winter 2007), vol.30,No.1,pp.15-16.

[١٧] – علي حسين باكير، النزاع الأمريكي – الكوري الشمالي حول الملف النووي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية، العدد ١٦٢، أكتوبر ٢٠٠٥، ، ص ٢٠١ .

٣- الاتفاق على ضرورة تجنب أي عمل أو اتخاذ أي إجراء من شأنه تدهور الأوضاع، مادامت المسيرة التفاوضية مستمرة .
٤- الاتفاق على بحث وصياغة خطة شاملة لتسوية تلك القضية بأسلوب عادل ومعقول .
٥- الاتفاق على ضرورة مواصلة الحوار لتعزيز جسور الثقة وتضييق هوة الخلافات .
٦- الاتفاق على ضرورة مواصلة المحادثات السداسية في الانعقاد .

هذه المباحثات فشلت في تجسيد الهدف الأمريكي، المتمثل في انتزاع تعهد من كوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجها النووي[١٨] .

***الجولة الثانية من المحادثات السداسية :**

استضافت الصين هذه الجولة أيضا في ٢٥ فبراير ٢٠٠٤م، وجاءت على نسق الجولة الأولى من المحادثات، باستثناء الاقتراح الذي عرضته كوريا الجنوبية والصين وروسيا، الذي ينص على منح بيونج يانج مساعدات نفطية في محاولة لإيجاد مخرج للأزمة، حيث واصلت كوريا إعلانها بأن التوصل لأي اتفاق سيكون بلا معنى ما لم تتخلى واشنطن عن سياستها العدائية تجاهها، وطلبت مجددا التوصل لاتفاق عدم اعتداء مع الولايات المتحدة وتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وفضلا عن ذلك دعت إلى رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها كدليل على أن الولايات المتحدة تخلت عن سياسات العداء اتجاهها، وفي المقابل طلبت الولايات المتحدة من كوريا الشمالية نزع برنامجها النووي والتخلي عن تخصيب اليورانيوم بصورة نهائية لا رجعة منها وبطريقة يمكن التحقق منها وفي الوقت نفسه شددت على ضرورة الاستخدام السلمي للمواد والمنشآت النووية، وانتهت الجولة دون حدوث تقدم يذكر، حيث تمسك كل طرف بمطالبه السابقة، ولم يتمكن الأطراف الست من الاتفاق على صيغة البيان الختامي لتلك الجولة، واقتصر الأمر على إصدار ممثل الصين بيان خاص أكد فيه أهمية تلك الجولة واتفاق الأطراف على تشكيل مجموعة عمل للإعداد للجولة القادمة [١٩] .

*** الجولة الثالثة من المحادثات السداسية :**

بدأت هذه الجولة في بكين بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٤م، على نفس المستوى الذي عقد به الجولتان السابقتان .

ولم تُصدر المحادثات وثيقة مشتركة ذات مغزى، غير أن نتائجها كانت كما يلي :

١- أعلنت كوريا الشمالية عن استعدادها للتخلي عن كافة الأسلحة النووية ضمن خطة مرحلية تضمن تنفيذ التجميد النووي كبداية .
٢- أكدت الولايات المتحدة أنها لا تنتهج سياسة عدائية ضد كوريا الشمالية .
٣- وضعت كوريا الجنوبية خطة تفصيلية لتنفيذ المرحلة الأولى من أنشطة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية .
٤- أعربت اليابان عن استعدادها لتقديم مساعدات طاقة لبيونج يانج مقابل التجميد النووي بشروط .
٥- طرحت الصين وروسيا أفكارا واقتراحات مهمة لحل مشاكل تواجه العملية التفاوضية.

---

[١٨]- شانون .ن.كايل، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ترجمة حسن حسن وآخرون، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي سنة ٢٠٠٦، ص ٩٢٧ .

[١٩]- Robert S. Litwak, Living with Ambiguity : Nuclear Deals with Iran and North Korea, Routledge, vol. 50 no. 1,February-March 2008,pp.15-20

في سبتمبر ٢٠٠٤ أعلنت بيونج يانج انسحابها من المحادثات السداسية، ثم إعلانها في ١٠ فبراير ٢٠٠٥ عن امتلاكها السلاح النووي، وأعلنت إنهاء تعلّق إلى أجل غير مسمى مشاركتها في المفاوضات حول برنامجها النووي[٢٠] .

***الجولة الرابعة من المحادثات السداسية :**

عقدت جولة المحادثات الرابعة على مرحلتين، الأولى ما بين ٢٦ يوليو ولغاية ٧ أغسطس ٢٠٠٥، والثانية مابين ١٣-١٩ سبتمبر، وقد لجأت الولايات المتحدة خلال هذه الجولة إلى تقديم بعض التنازلات، وأدخلت بعض التغييرات التكتيكية على خطة العمل التي سبق أن طرحتها في جولة المحادثات الثالثة، شملت إجراء محادثات ثنائية مباشرة مع كوريا الشمالية على هامش المحادثات السداسية، وإعلان على إن توازن وتزامن الالتزامات مسألة يمكن التفاوض بشأنها قبل التفكيك النهائي للبرنامج النووي الكوري الشمالي، ومن ناحية أخرى قامت الولايات المتحدة بدمج العرض المطروح من قبل كوريا الشمالية في يونيو ٢٠٠٥ والقاضي بتزويدها ٢٠٠٠ ميغاواط سنويا من الطاقة الكهربائية في حال التفكيك الكامل والنهائي للبرنامج النووي بالخطة الأمريكية[٢١].

ولم تستجب كوريا الشمالية للعرض الأمريكي – الكوري الجنوبي الذي طرح في هذه المرحلة بل على العكس اتجهت إلى التشدد وإضافة عدد من الشروط الجديدة، وذلك حينما أصرت على بدء تنفيذ العرض خلال مرحلة التجميد وليس خلال مرحلة التفكيك، كما أصرت على بناء المفاعلات النووية التي تعمل بالماء الخفيف قبل التفكيك وليس بعده، وهو ما يعني بدأ عملية التفكيك بعد فترة تتراوح بين ١٠-١٥ عام من تجميد البرنامج وليس خلال ٣ أعوام وفق التقدير الأمريكي، كما ألحت كوريا الشمالية على ضرورة معالجة برنامجها النووي في إطار أوسع وهو الانتشار النووي في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق أسيا بما يعني ربط تفكيك برنامجها النووي بمشروع إقليمي لنزع السلاح النووي، في إشارة إلى المظلة النووية الأمريكية، كما دعت إلى سحب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية وإيقاف المناورات التي تجري سنويا بين البلدين[٢٢].

ونجحت الدول المشاركة في المرحلة الثانية من الجولة الرابعة للمحادثات السداسية والتي عقدت من ١٣- ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥ من الاتفاق على بيان مشترك وفيما يلي أهم البنود الواردة فيه :

أكدت الدول الست بالإجماع أن هدف المحادثات السداسية هو التأكيد على نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية بأسلوب سلمي، والتزمت كوريا الشمالية بالتخلي عن كافة أسلحتها النووية وبرامجها النووية الحالية والعودة في أقرب وقت إلى اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية كما وافقت على عودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفضلا عن ذلك أعلنت كوريا الشمالية عن حقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ومن جهتها أبدت الدول المشاركة عن قبولها وموافقتها على مناقشة موضوع تزويدها بمفاعل الماء الخفيف في الوقت المناسب، وفي المقابل أكدت الولايات المتحدة على عدم امتلاكها لأي أسلحة نووية في شبه الجزيرة الكورية وأنه لا تنوي الاعتداء على كوريا الشمالية بأسلحة نووية أو تقليدية، وأعادت جمهورية كوريا الجنوبية تأكيد تعهدها بعدم استقبال أو نشر الأسلحة النووية توافقا مع إعلان

---

[٢٠]- علي حسين باكير، النزاع الأمريكي – الكوري الشمالي حول الملف النووي، مرجع سابق، ص ٢٠١ .

[٢١]- أحمد سيد عبد الرحيم عفيفي، الصراع النووي وتوازن القوى في آسيا، مرجع سابق، ص ١٤٦ .

[٢٢]- المرجع نفسه، ص ١٤٧ .

١٩٩٢ المشترك والخاص بنزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، في الوقت الذي أكدت فيه عدم وجود أسلحة نووية في أراضيها .

اتفقت الأطراف الستة على عقد الجولة الخامسة من المحادثات السداسية في بكين في أوائل نوفمبر ٢٠٠٥ في موعد يتم تحديده عبر المشاورات[٢٣] .

***الجولة الخامسة من المحادثات السداسية**

فشلت هذه الجولة من المحادثات التي عقدت خلال الفترة ٩-١١ نوفمبر٢٠٠٥م في التوصل إلى جدول زمني محدد لتنفيذ المطالب السابقة من المحادثات، أو إقناع الولايات المتحدة بإلغاء العقوبات المالية، تبع ذلك إعلان كوريا الشمالية في ٢١ مارس ٢٠٠٦م امتلاكها سلاحا نوويا بالفعل. وقد أدى ذلك إلى فشل الطرفين في التوصل لتسوية حقيقية للملف النووي، بمعنى إن الهدف الحقيقي لبيونج يانج قد تمثل في الحصول على اعتراف أمريكي بحقها في امتلاك برنامج نووي سلمي، والعودة بالمفاوضات إلى نقطة اتفاق عام ١٩٩٤م، وسحب اسمها من اللائحة الأمريكية للدول الداعمة للإرهاب، وأما الجانب الأخر فهدفه تحويل الملف الكوري الشمالي النووي إلى مجلس الأمن. وإقناع كوريا الشمالية باستئناف عمل المفتشين الدوليين. حيث إن الولايات المتحدة واليابان كانتا تدركان أن كوريا الشمالية. بالنظر إلى التجارب السابقة لن تكون جادة في أي اتفاق[٢٤] .

***الجولة السادسة من المحادثات السداسية**

في هذه الجولة من المحادثات التي عقدت خلال الفترة ١٨ يوليو ٢٠٠٧ في بكين أعلنت كوريا الشمالية موافقتها على تفكيك منشأتها النووية في إطار اتفاق يضمن لها في المقابل مساعدات إنسانية وأخرى في مجال الطاقة، وكذلك سحب اسمها من اللائحة الأمريكية للدول الداعمة للإرهاب، وقامت الولايات المتحدة مباشرة بإلغاء أسم كوريا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب" فأخذت كوريا الشمالية قرارا باستئناف وقف العمل في المنشآت النووية في يونغبيون، والسماح للولايات المتحدة ومفتشي الوكالة للطاقة الذرية باستئناف عملهم[٢٥] .

إلا أن هذا القرار لم يحظ بإجماع دول المحادثات السداسية، حيث أعربت كل من (الصين، وروسيا، وكوريا الجنوبية) عن سرورهم لهذا القرار، في حين أعربت اليابان عن أسفها له، حيث تعارض طوكيو أي تسوية مع النظام الشيوعي، طالما لم يتم حل مشكلة اليابانيين المخطوفين من قبل نظام بيونج يانج في السبعينات والثمانينات [٢٦] .

وفي أبريل ٢٠٠٨ عقدت كوريا الشمالية والولايات المتحدة محادثات بسنغافورة وتم التوصل خلالها إلى اتفاق حول الإعلان عن برنامج البلوتونيوم واليورانيوم المخصب والإعلان عن الانتشار النووي بصورة منفصلة، وطبقا لذلك قدمت كوريا الشمالية قائمة إعلانها الخاص بالأنشطة النووية إلى الصين في يونيو ٢٠٠٨، ثم قامت في الشهر نفسه بتدمير برج التبريد

---

[٢٣]- المحادثات السداسية الجولة الرابعة ١٣-١٩ سبتمبر ٢٠٠٥،
http //rki.kbs.co.kr/Arabic/event/nkorea_nuclear/world_01e.htm

[٢٤]- شانون .ن.كايل، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ترجمة حسن حسن وآخرون، مرجع سابق، ص ٩٢٩-٩٣٠ .

[٢٥]- محمد فايز فرحات، "الأزمة النووية الإيرانية في ضوء التجربة الكورية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، القاهرة، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والإستراتيجية، سنة ٢٠٠٧ ، ص ٢١١ .

[٢٦] - كوريا الشمالية ستستأنف عملية تفكيك برنامجها النووي، جريدة الرأي العام، العدد ١٠٦٩٦، تاريخ النشر ١٣ /أكتوبر /٢٠٠٨م

الخاص بمفاعل يونغبيون كبادرة حسن نية تجاه تفكيك برنامجها النووي بحضور ممثل وزارة الخارجية الأمريكية[٢٧] .

ورغم أجواء الانفراج أعلنت كوريا الشمالية في ١٤ أغسطس ٢٠٠٨ عن إعادة تشغيل مفاعل يونجيبون النووي بعد طرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإزالة كاميرات المراقبة عن المفاعل، بعد شهر من إعلانها تعليق جهود تفكيكه التي استمرت لحوالي عام، وهو ما أعتبر انتكاسة خطيرة لجهود تفكيك برنامجها النووي سلميًا وانقلابًا على اتفاق فبراير لعام ٢٠٠٨، وإعادة لسيناريو ما حدث إبان فترة الرئيس كلينتون، إلا أن هناك عدة دوافع وقفت وراء الخطوة الكورية الأخيرة تمثلت في الآتي[٢٨] :

أولا: قيام بيونج يانج بمعاقبة الولايات المتحدة بعد تأجيل رفع اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب في أغسطس ٢٠٠٨ تحت ذريعة رفض كوريا الشمالية قبول آلية مراقبة التحقق من تفكيك المنشآت النووية بمفاعل يونجيبون، حيث اعتبرت بيونج يانج أن آليات المراقبة غير متضمنة في اتفاق التفكيك الذي بدأ تنفيذه في أكتوبر من ٢٠٠٧ وأنها قد سلمت وثائق برنامجها النووي بداية ٢٠٠٨ .

ثانياً: سعت بيونج يانج لممارسة ضغوط تكتيكية على إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن قبل رحيلها، كذلك ممارسة الضغوط على الرئيس المقبل لتجبر الولايات المتحدة على تقديم تنازلات جوهرية فيما يتعلق بالمفاوضات معها وتطبيع العلاقات بينهما وتنفيذ التزاماتها بتقديم مساعدات اقتصادية وسياسية وتزويدها بالوقود النووي .

ثالثا: يعد قرار كوريا الشمالية خطوة سياسية وليس رغبة حقيقية في مواصلة برنامجها النووي، خاصة أن المرحلة الأولى من تفكيك المفاعل قد أوشكت على نهايتها وتم تدمير برج التبريد به في يونيو ٢٠٠٨، وبالتالي فإن إعادة المفاعل لوضعه الطبيعي وبناء برج التبريد يحتاج لعام على الأقل، ولو أن بيونج يانج تسعى لامتلاك السلاح النووي كهدف لما وافقت على تفكيك برنامجها. لذا تحاول إثبات قدرتها على الردع ومنع تكرار تجربة إدارة الرئيس كلينتون عام ١٩٩٤ بعد توقيعه اتفاق إطار معها ينص على وقف تخصيبها لليورانيوم مقابل منحها مساعدات لكن تلك الإدارة لم تف بالتزاماتها، حيث جاء الرئيس بوش بعدها ليلغي المفاوضات الثنائية وينتهج خيار العصا مع كوريا الشمالية، ثم عاد إلى سياسة الجزرة معها بعد إجرائها لتجربتها النووية الأولى عام ٢٠٠٦ وانتهاج مبدأ الحوار عبر اللجنة السداسية.

وبحلول الخامس من أبريل ٢٠٠٩ أجرت كوريا الشمالية تجربة أطلاق جديدة لصاروخ تايبودونج، الأمر الذي دفع مجلس الأمن إلى إصدار بيان أذان فيه عملية الإطلاق وعدها خرقا للقرار ١٧١٨، وقد رفضت كوريا هذا البيان وقررت في ١٤ أبريل ٢٠٠٩ الانسحاب من المحادثات السداسية، كما أنها أبلغت مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونجيبون بأنها قررت وقف جميع أشكال التعاون مع الوكالة [٢٩] .

واصلت كوريا الشمالية كافة الأعمال للازمة لتطوير ترسانتها الصاروخية، وبحلول ١٢ ديسمبر ٢٠١٢ أعلنت نجاحها في إطلاق صاروخ وضع في المدار قمرا صناعيا لإغراض مدنية [٣٠] .

---

[٢٧]- أحمد سيد عبد الرحيم عفيفي، الصراع النووي وتوازن القوى في آسيا، مرجع سابق، ص ١٥٤ .

[٢٨]- أحمد سيد أحمد، تداعيات انتكاسة برنامج كوريا الشمالية النووي، صحيفة الحليج، أبو ظبي: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر الخميس، ٩ / ١٠ / ٢٠٠٨ .

[٢٩]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، بيان رئيس مجلس الأمن، الوثيقة (S/PRST/2009/7)، ١٣ أبريل ٢٠٠٩ .

[٣٠]- كوريا الشمالية تؤكد نجاح تجربة الصاروخية الجديدة، ١٢ ديسمبر ٢٠١٢،

ومن جديد نددت الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بالتجربة الصاروخية التي أجرتها كوريا الشمالية، واصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٠٨٧ في ٢٢ يناير ٢٠١٣ والذي أدان فيه عملية الإطلاق كما أدان استمرار كوريا الشمالية بانتهاك قرارات السابقة، وطلب منها الامتناع عن تنفيذ أي عملية إطلاق باستخدام تكنولوجي القذائف التسيارية، وتعليق جميع الأنشطة ذات الصلة لبرنامجها للقذائف التسيارية، كما طالب القرار من بيونج يانج التخلي على الفور عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة تخليا تاما، وإيقاف جميع الأنشطة ذات الصلة، والامتناع عن إجراء أي تجارب صاروخية ونووية، وشدد القرار العقوبات التي سبق فرضها على كوريا، وقرر حظر السفر وتجميد الأصول لأربعة مسئولين وست مؤسسات على صلة بالأنشطة المحظورة، وجدد القرار رغبة المجلس في التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي لمشكلة كوريا مع المجتمع الدولي، وأكد على تأييده للمحادثات السداسية وحث الدول الست على تنفيذ البيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة للمحادثات [٣١] .

وبعد شهرين من تجربتها الصاروخية الناجحة، أجرت كوريا الشمالية تجربة نووية ثالثة، حيث رصدت أجهزة الاستشعار هزة أرضية صناعية بقوة ٤.٩ درجة، مصدرها منطقة بونغ كيه ري، بمقاطعة شمال هام كيونغ في كوريا الشمالية، وبعد مرور حوالي ساعتين وأربعين دقيقة على ذلك أعلنت كوريا الشمالية عن إجراء التجربة النووية ووصفتها بأنها كانت ناجحة، كما أصرت على أن تلك التجربة عبارة عن ممارسة لحق الدفاع عن النفس تجاه الأعمال العدائية الأمريكية، مؤكدة أنها استطاعت تحسين قدراتها النووية أكثر من خلال إجراء التجربة الثالثة، ونتيجة لإصرار كوريا الشمالية على انتهاك القرارات الدولية أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ٢٠٩٤ في ٧ مارس ٢٠١٣، والذي أعرب فيه عن قلقه من التحديات التي تفرضها هذه التجربة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وعلى السلم والاستقرار في المنطقة وخارجها، وفضلا عن ذلك أدان القرار استمرار كوريا الشمالية بانتهاك قرارات مجلس الأمن، وطلب القرار من كوريا بالامتناع عن إجراء المزيد من التجارب النووية والتراجع الفوري عن إعلان انسحابها من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والالتزام بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه والتوقف عن جميع الأنشطة المتصلة بذلك، وفرض القرار عقوبات أكثر صرامة على بيونج يانج استهدفت نشاطها الدبلوماسي وتحويلاتها النقدية وبضائعها الكمالية، كما نص على تجميد أصول وفرض حظر على السفر لثلاثة أفراد وشركتين مرتبطتين بجيش كوريا الشمالية، وفي الوقت نفسه شدد القرار على أنه لا يستهدف ترتيب أي آثار ضارة من الناحية الإنسانية على السكان المدنيين لكوريا الشمالية، ودعا إلى استئناف المحادثات السداسية وحث على التنفيذ الكامل للبيان المشترك الصادر في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥ [٣٢].

و في عام ٢٠١٥ قامت كوريا الشمالية بإعادة تشغيل المفاعل النووي يونغبيون، وفي بداية يناير ٢٠١٦ أعلنت كوريا عن نجاحها في إجراء تجربة لقنبلة هيدروجينية وهو الأمر الذي دفع العالم للاستنكار رغم تشكيك واشنطن بحقيقة التجربة، وأدان مجلس الأمن التجربة الهيدروجينية بشدة وهدد باتخاذ إجراءات عقابية ضد بيونج يانج حيث قال وزير الخارجية "جون كيرى" خلال اجتماع مع نظيره الصيني، انه على الولايات المتحدة والصين إيجاد سبيل لكبح البرنامج النووي لكوريا الشمالية وأكد أن كوريا الشمالية " تشكل تهديدا للعالم " وخاصة بعد تجربتها النووية الرابعة، و ذكر أن الصين و الولايات المتحدة تعهدوا للعمل معا للتوصل إلى توافق في وجهات النظر حول قرار حازم في الأمم المتحدة يشمل تدابير جديدة لوضع حد لتطوير كوريا

---

http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2012-12-12-1.1783523

[٣١]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار ٢٠٨٧، الوثيقة (S/RES/2087/2013)، ٢٢ يناير ٢٠١٣ .

[٣٢]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار ٢٠٩٤، الوثيقة (S/RES/2094/2013)، ٧ مارس ٢٠١٣ .

الشمالية لبرنامج الصواريخ الباليستية . على الرغم من أن بكين الحليف الرئيسي لبيونج يانج دبلوماسيا وتجاريا لكن علاقاتهما توثرت منذ إصرار كوريا الشمالية على القيام بتجارب نووية رغم معارضة الصين[٣٣] .

هدد رئيس كوريا الشمالية " كيم جونغ اون " باستخدام بلاده للأسلحة النووية في حالة تعدى أي من القوة المعادية على سيادتها، و قال أيضا أن كوريا الشمالية ستحترم بأمانة التزامات منع الانتشار النووي وستبذل الجهد لتحيق نزع السلاح النووي العالمي و قد أدلى بهذه التصريحات في حفل حزب العمال الحاكم لكوريا الشمالية في بيونج يانج.

و كشفت بعض الأقمار الصناعية مؤخرا عن أنشطة مشبوهة في موقع كوري شمالي يستخدم لإنتاج البلوتونيوم الذي يدخل في صنع أسلحة نووية، لذلك فرضت الولايات المتحدة و الصين مؤخرا عقوبات اقتصادية قاسية على بيونج يانج ردا على ذلك، ولكن كوريا الشمالية تواصل تقدمها نحو طموحها في أن تصبح قوة نووية .

وأكدت كوريا الشمالية أن العقوبات الجديدة التي فرضها مجلس الأمن الدولي لن تؤدي سوى إلى تعزيز برنامجها النووي وبرنامجها للصواريخ، ملمحة إلى تجارب نووية جديدة مقبلة[٣٤] .

الخاتمة

أن سياسة الولايات المتحدة وحلفائها اليابان وكوريا الجنوبية تجاه السلاح النووي الكوري اتسمت بالتشدد، وعلى ضوء ذلك قامت كوريا الشمالية بإجراء تجربة نووية هي الأولى بالنسبة لها، مما أحدث خللاً في توازن القوى في شمال شرق آسيا، الأمر الذي عرض كوريا الشمالية لعقوبات دولية، أعقبها استئناف المحادثات السداسية التي أثمرت عن الاتفاق على تفكيك البرنامج النووي الكوري الشمالي مقابل بعض الحوافز والضمانات للنظام الشمالي، وقد أظهرت كوريا الشمالية حسن النية فقامت بأول مرحلة وهي تفجير برد التبريد في مفاعل بيونجبيون لكن سرعان ما تعثرت المباحثات السداسية بسبب عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها .

أما استئناف المباحثات السداسية مازالت تراوح مكانها حتى مثول هذا البحث للطبع، وتبقى الآمال والطموحات في استئناف الحوار لتسوية الملف النووي الكوري الشمالي مجرد أحلاما بعيدة المنال كما ظل السلام في شبه الجزيرة الكورية منذ ٦٥ عاما مجرد إعلان أوقف الحرب لكن لم ينهها .

---

[٣٣] بدون كاتب، " **الولايات المتحدة تضغط على الصين لإيجاد سبيل يكبح برنامج كوريا الشمالية النووي** "، جريدة الشرق الأوسط، ٢٧ يناير ٢٠١٦ .

[٣٤]- بيونج يانح ترغب بمحادثات ثنائية وواشنطن تشترط السداسية، http://arabic.rt.com/news/32479/

المراجع :

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤتمر العام، تطبيق ضمانات في جمهورية كوريا الشمالية الديمقراطية، الوثيقة، (GOV/2012/36-GC (٥٦) /١١)، ٣٠ أغسطس ٢٠١٢ .

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجلس المحافظين، تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الوثيقة (GOV/2011/53=GC(55)/24)، ٢ سبتمبر ٢٠١١ .

الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار ٨٢٥، الوثيقة رقم (١٩٩٣) ٨٢٥ / S/RES)، ١١ مايو ١٩٩٣ .

الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، بيان رئيس مجلس الأمن، الوثيقة (S/PRST/2009/7)، ١٣ أبريل ٢٠٠٩ .

الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار ٢٠٨٧، الوثيقة (S/RES/2087/2013)، ٢٢ يناير ٢٠١٣ .

الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار ٢٠٩٤، الوثيقة (S/RES/2094/2013)، ٧ مارس ٢٠١٣ .

أحمد سيد أحمد، تداعيات انتكاسة برنامج كوريا الشمالية النووي، صحيفة الحليج، أبو ظبي: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر الخميس، ٩ / ١٠ / ٢٠٠٨ .

أحمد سيد عبد الرحيم عفيفي، الصراع النووي وتوازن القوى في آسيا،، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الآسيوية، جامعة الزقازيق، بدون تاريخ .

أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية ٢٠٠١-٢٠٠٩، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٤ .

زينب عبد العظيم، أثر الخصائص القومية على السياسة الخارجية الكورية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨ .

شانون .ن.كايل، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ترجمة حسن حسن وآخرون، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي سنة ٢٠٠٦ .

علي حسين باكير، النزاع الأمريكي – الكوري الشمالي حول الملف النووي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية، العدد ١٦٢، أكتوبر ٢٠٠٥ .

محمد فايز فرحات، "الأزمة النووية الإيرانية في ضوء التجربة الكورية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، القاهرة، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والإستراتيجية، سنة ٢٠٠٧.

مى عبد الرحمان محمد غيث، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدرات النووية لكوريا الشمالية (١٩٩١-٢٠٠٧)**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩ .

بدون كاتب، **" الولايات المتحدة تضغط على الصين لإيجاد سبيل يكبح برنامج كوريا الشمالية النووي "**، جريدة الشرق الأوسط، ٢٧ يناير ٢٠١٦ .

مؤيد الحسيني العابد، مفاعلات كوريا الشمالية وتجاربها النووية، الحوار المتمدن- العدد٢٣٩٢- ٢٠٠٨/٩/٢ .
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=14861

كوريا الشمالية تؤكد نجاح تجربة الصاروخية الجديدة، ١٢ ديسمبر ٢٠١٢،
http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2012-12-12-1.1783523

المحادثات السداسية الجولة الرابعة ١٣-١٩ سبتمبر ٢٠٠٥،
http //rki.kbs.co.kr/Arabic/event/nkorea_nuclear/world_01e.htm

كوريا الشمالية ستستأنف عملية تفكيك برنامجها النووي، جريدة الرأي العام، العدد ١٠٦٩٦، تاريخ النشر ١٣ /أكتوبر /٢٠٠٨م .

بيونج يانح ترغب بمحادثات ثنائية وواشنطن تشترط السداسية،
http://arabic.rt.com/news/32479/

Arlen Specter and Chris Bradish, Dialogue With Adversaries, The Washington Quarterly (Winter 2007), vol.30,No.1 .

Henry Kissinger, Does America Need a Foreign Policy, New York: Touchstone,2002 .

Glen Segell, Axis of Evil & Rogue states, New York: Glen Segell Publishers,2005.

Robert S. Litwak, Living with Ambiguity : Nuclear Deals with Iran and North Korea, Routledge, vol. 50 no. 1,February-March 2008.